مجتمع

العراق: آلاف الأسر بالمخيمات تنتظر العودة

قال وكيل وزارة الهجرة العراقية كريم النوري إن عدد الأسر المتبقية في مخيمات النزوح هو 39 ألفاً، مؤكداً في حديث لصحيفة «الصباح» الرسمية، أن أغلب النازحين يقطنون في مخيمات إقليم كردستان. ولا تزال عشرات آلاف الأسر العراقية النازحة غير قادرة على العودة إلى منازلها، بحسب وزارة الهجرة في بغداد، بينما يؤكد مسؤولون أن عودة نازحي بلدة جرف الصخر بمحافظة بابل، جنوبي البلاد، وبلدات أخرى، مثل العودة ويثرب والعويسات، لا تزال صعبة بسبب سيطرة فصائل مسلحة ضمن «الحشد الشعبي» على المنطقة ورفضها الانسحاب منها. (العربي الجديد)

واقعة الصدم بفلوريدا ليست عملاً إجراميّاً

أعلنت السلطات الأميركيّة يوم الأحد أنّ واقعة الصّدم التي أدّت إلى مقتل رجل وإصابة آخر خلال مسيرة للمثليّين في فلوريدا هي «حادث مأساوي» وليست «عملاً إجراميّاً». وكان سائق شاحنة قد صدم عدداً من الأشخاص الذين تجمّعوا للمشاركة في مسيرة للمثليين في الولايات المتحدة يوم السبت. ووقعت الحادثة في بداية مسيرة ومهرجان «ويلتون مانورز ستونوول براید» للمثليّين والمتحوّلين جنسيّاً قرب مدينة فورت لودرديل في ولاية فلوريدا، وأثارت تساؤلات حول ما إذا كانت متعمّدةً أم لا. (فرانس برس)

كورونا: عنف في شيكاغو

يُفترض أن تغمر السعادة أصحاب المتاجر التي نجت من الأزمة الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا وسط مدينة شيكاغو الأميركية مع إعادة فتح المدينة. لكنّ كثيرين يخشون تصاعد العنف، ما يحول دون عودة الزبائن واستعادة الحركة التجارية عافيتها. ويقول المحامي ستيف بوروز (48 عاماً)، الذي عاش في شيكاغو طوال حياته: «لم أشعر يوماً بعدم الأمان كما أشعر الآن. أعمل في وسط المدينة، لكنّني غير مستعد للمجيء إلى هذه المنطقة في المساء أو في عطلات نهاية الأسبوع». في حال امتنع الناس من أمثاله، وسكان الضواحي، والملايين من السياح الذين يقصدون المدينة عادةً، عن المجيء إليها، فستشعر شركات شيكاغو بالعواقب، خصوصاً أنّ الأوضاع المضطربة في الأشهر الستة عشر المنصرمة تركت أثراً سلبياً على كثيرين.

إلاّ أنّ شيكاغو، التي تُعدّ ثالث أكبر مدينة أميركية، ليست حالة معزولة. ففي كلّ أنحاء الولايات المتحدة، ثمة مدن تشهد تصاعداً للعنف. وقالت المديرة التنفيذية لمختبر «كرايم لاب»، المعني بدراسة الجريمة في جامعة شيكاغو، روزيانا أنديز: «لا أحد يعرف حقاً ما أدى إلى هذا الارتفاع في الجرائم التي تُستخدَم فيها الأسلحة وأنواع أخرى من جرائم العنف. الجائحة أدت إلى تفاقم الكثير من المشاكل الاجتماعية. فاقمت كلّ شيء، وضخمت كلّ شيء»، على حدّ قول أنديز.

وقال عضو المجلس البلدي للمدينة ريموند لوبيز: «الشرطة يجب أن تقبض على المجرمين. عليها التوقف عن زراعة الزهور وبناء الحدائق العامة، والبدء بالقبض على مرتكبي الجرائم».

(فرانس برس)

(كميل كرزاسزينسكي/ فرانس برس)

الأوكسجين تحت رحمة التجار الأفغان

كابول ـ **صبغة الله صابر**

تأثر العالم كله بجائحة كورونا وتداعياتها، لكن الوضع الاقتصادي الهش واستمرار دوامة الحرب منذ عقود زمنية طويلة يجعلان أفغانستان أكثر تأثراً. كما أن اجتياح الموجة الثانية من الفيروس البلاد، من خلال المتحور الهندي، زاد الطين بلة في بلد مدمّر بالحرب والويلات الناجمة عنها.

يروي الأكاديمي والأستاذ الجامعي شكر الله مخلص لـ «العربي الجديد» قصة رفيق له نقله إلى مستشفى في كابول بعدما تدهورت حاله الصحية إلى درجة حرجة جداً بسبب إصابته بكورونا، ويقول: «استقبل المستشفى المريض، لكن إدارته اشترطت أن تؤمن عائلته نفسها عبوات الأوكسجين، لأن الكمية التي يوفرها هذا المستشفى لا تكفي لعلاجه ومحاولة إنقاذه من الموت، فاضطررت مع ذويه إلى نقله إلى مستشفى آخر، حيث تماثل للشفاء، رغم المعاناة من نقص تجهيزات الأوكسجين».

كل المستشفيات الحكومية والخاصة في أفغانستان في وضع مأساوي بسبب كثرة عدد المرضى ونقص معدات الأوكسجين. ويعلق الدكتور محمد صابر سلطان زاده على هذا الموضوع بالقول في حديثه لـ «العربي الجديد»: «مشكلة الأوكسجين ذات أبعاد مختلفة، فالحكومة افتقدت منذ البداية التخطيط الجيد لمواجهة الجائحة. وبعد الموجة الأولى أقالت وزير الصحة أحمد جواد عثماني، وأجرت تغييرات في الوزارة بعد توقيف بعض المسؤولين بتهمة الفساد. ولاقت هذه الخطوات ترحيباً من كثيرين، لكنها لم تترافق مع تدابير أخرى ملحة جداً، مثل التخطيط للمستقبل والإعداد لمواجهة موجة ثانية من الوباء». ويتابع سلطان زاده: «من أسباب المشكلة أيضاً عدم مراقبة السوق، فمشكلة نقص الأوكسجين قائمة، لكن ليس بدرجة كبيرة من التدهور الذي فرضه تعمد التجار عدم توفير الكميات الضرورية المطلوبة، وبيعها بأسعار باهظة من دون أن تتدخل الحكومة لمنع الاحتكار وضبط البيع، وملاحقة التجار الذين لا يرحمون الشعب في ظل الظروف القاسية، كما فعلت مع المسؤولين المشبوهين في ضلوعهم بالفساد المالي».

ويشرح رئيس مستشفى «الحياة» الخاص الدكتور سيد خالد راشد على صفحته في «فيسبوك» أنه يمّر بلحظات صعبة عندما يتلقى ليلاً ونهاراً اتصالات من عائلات وأقارب مصابين بكورونا لطلب المساعدة في الحصول على أوكسجين أو سرير في المستشفى، لكنه يضطر إلى الاعتذار لعدم توافر كميات كافية من الأوكسجين وقلة عدد الأسرّة. «من هنا أطالب بالتزام التعليمات الصحية من أجل الخروج بأقل الأضرار من الأزمة الحالية».

وفي تأييد لما يقوله سلطان زاده عن تحميل المواطنين والمتخصصين الحكومة مسؤولية عدم اتخاذ الخطوات اللازمة والضرورية لتفادي الأزمة. يقول أحد سكان منطقة أرزان قيمت، محمد شعيب، الذي واجه مشكلات كبيرة في إيجاد أوكسجين لأمه المصابة، لـ«العربي الجديد»: «اعتدت على الانتظار منذ طلوع الفجر حتى الساعة الواحدة ظهراً أمام باب إحدى شركات الأوكسجين للحصول على عبوة أوكسجين واحدة، علماً أن عمتي توفيت بسبب عدم العثور على أوكسجين».

يضيف شعيب: «المشكلة الأساس هي الفساد الذي يُضاعف سعر عبوة الأوكسجين في السوق، بسبب تعمد التجار إخفاءها». ويكشف أن أشخاصاً اشتروا أسطوانة أوكسجين بثلاثة آلاف أفغانية (37 دولاراً)، في حين أن سعرها الحقيقي لا يتجاوز 700 أفغانية (تسعة دولارات)، «لذا أعزو هذا الاستهتار إلى بطء الحكومة وأجهزة الدولة في التحرك، أو مشاركتها نفسها في الفساد». من جهتها، تؤكد الحكومة أنها فعلت الكثير، لكن حجم الجائحة أكبر من قدراتها، وتتحدث عن «إسراف في استخدام المواطنين للأوكسجين».

وكان وزير الصحة الدكتور وحيد الله مجروح وصف في مؤتمر صحافي عقده في كابول، الأوضاع بأنها مقلقة جداً في ظل ارتفاع عدد الوفيات يومياً. وأشار إلى أن «مشكلة النقص الحاد في الأوكسجين لم تمنع وزارة الصحة من إيصاله إلى جميع المرضى الموجودين في المستشفيات الحكومية، لكنها المشكلة تظل قائمة وتتفاقم، وأهم أسبابها الاستخدام المفرط للعبوات في المستشفيات الخاصة والمواطنين معاً». وأوضح مجروح أن «سبع شركات تنتج عبوات الأوكسجين في كابول، وتزود السوق يومياً بـ 3850 أسطوانة، ينقل بعضها إلى المستشفيات الحكومية لمعالجة مرضى الجائحة، والباقي يعرض في السوق الذي يشهد احتكاراً في ظل إخفاء تجار كميات من الأوكسجين ليبيعها بأسعار عالية».

الحكومة مرهقة

يرى خبراء أن تحسّناً طرأ على الاستعدادات التي اتخذتها القطاعات الصحية الافغانية لمواجهة جائحة كورونا، ومنها تخصيص مستشفيات لاستقبال مصابين في العاصمة كابول وأقاليم عدة. لكن أزمة نقص تجهيزات الاوكسجين أرهقت الحكومة، وتسببت في عدد كبير من الوفيات.

تحقيق

ما زال قانون الأحوال الشخصية الجديد في مصر يواجه برفض من قبل حقوقيين ومواطنين، والسبب الرئيسي هو انتهاكه حقوق المرأة. لكنّ حكماً قضائياً صدر مؤخراً، يرتبط بالأم وأبنائها تحديداً، قد يفتح الباب أمام تعزيز حقوق النساء عموماً

حقوق المصريات

حكم قضائي ينتصر للنساء ويعزز المطالب

القاهرة ـ **العربي الجديد**

في خضمّ الصراع بين السلطات التشريعيّة المصريّة من جهة، والحقوقيّين من جهة أخرى، حول مسودة مشروع قانون الأحوال الشخصية الجديد، صدر حكم قضائي قد يحدث فرقاً في المستقبل القريب، وهو حكمٌ يجيز للأم استخراج شهادة ميلاد لأبنائها.

وقضت المحكمة الإدارية العليا المصرية، في يونيو/ حزيران الجاري، بعدم الطعن بحكم محكمة القضاء الإداري في الإسكندرية، بأنه «لا يجوز للزوج وأهله إهانة زوجته وحرمانها من حقها في استخراج شهادة ميلاد المولود، والخلافات الزوجية أثناء الحمل لا تحرم الزوجة من حق المولود في أوراقه الثبوتية». وصدر الحكم القضائي بعدما أقامت الزوجة وتدعى «ر.ا.» دعوى قضائية ضد زوجها «ا.ع.» على خلفية نشوب خلافات بينهما أثناء فترة حملها. وكانت عرضة للإذلال والإهانة من قبل زوجها وأهله خلال تلك الفترة، وصبرت حتى فاض بها الكيل. ثم تركت منزل الزوجية وهي حامل، وذهبت إلى بيت أهلها وأنجبت ابنها «ن». إلا أنّ زوجها أبلغ مكتب الصحة في دمنهور (شمال شرقي محافظة البحيرة الواقعة أقصى شمالي البلاد) أنّ تسجيل المولود يجب أن يكون عن طريقه وحده من دون زوجته، فحررت له محضراً بالواقعة، وتوالت الإجراءات القانونية حتى صدور هذا الحكم.

ويثبت النسب في مصر طبقاً للمادة 15 من قانون الأحوال الشخصية رقم 100 لعام 1985، بالفراش وهو الزواج الرسمي. والبينة في حالة الزواج العرفي هي أن يقرّ الأب بالنسب، ولا يثبت النسب في حالة الزنا، لأنّه ناتج عن علاقة غير شرعية، وتحليل البصمة الوراثية يقوم مقام الشهود في حالة الزواج العرفي. وفي حالة إنكار الأب ورفضه إجراء التحليل الجيني، يعتبر القضاء الأمر إقراراً ضمنياً بالنسب.

واستندت حيثيات الحكم إلى العديد من النصوص القرآنية والسنّة النبوية، بالإضافة إلى نصوص الدستور والقانون المصري والدولي في هذا الإطار. وتفيد المحكمة أنّ «الدستور ارتقى بحقوق الطفل وجعل لكلّ طفل الحق في اسم وأوراق ثبوتية وألزم الدولة في جميع أجهزتها أن تعمل على تحقيق المصلحة الفضلى للطفل في الإجراءات كافة التي تتخذ حياله، ولكلّ طفل الحق في أن يكون له اسم يميزه. ويسجل هذا الاسم عند الميلاد في سجلات المواليد وفقاً لأحكام هذا القانون. كما يجب التبليغ عن المواليد خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الولادة، كما أنّ التبليغ عن المولود ليس حكراً فقط على والد الطفل إذا كان حاضراً، بل تشاركه أيضاً والدة الطفل شرط إثبات العلاقة الزوجية». وهذا يعني أنّ امتناع الجهة الإدارية عن إثبات واقعة ميلاد الطفل «ن» في السجلات المعدة لقيد المواليد مخالف مخالفة جسيمة لأحكام الدستور وعدوان صارخ على ما هو ثابت للطفل من حق دستوري.

وفي الوقت الذي ينتصر القضاء المصري للمرأة المعيلة، ما زال مشروع قانون الأحوال الشخصية الجديد يواجه رفضاً مجتمعياً واسعاً في الأوساط السياسية والحقوقية، ودعوى قضائية تدفع بعدم دستورية بعض نصوصه، أولها من المقرر أنْ ينظر في جلسة 11 يوليو/ تموز المقبل. وترى جهات حقوقية ونسوية ومواطنون أنّ القانون الجديد «لا يرى المرأة شخصية قانونية من الأساس» و«فلسفة القانون لا ترى النّساء شخصيات قانونية مستقلة» بحسب مراقبين. وطبقاً لمسودة القانون الجديد، «رُفعت ولاية المرأة عن أولادها. ولم تعد لها صفة قانونية بالتوقيع على إجراء عملية لأطفالها، أو صفة قانونية لاستصدار جواز سفر لأبنائها حتى في حالة سفر الزوج، أو استصدار بطاقة رقم قومي (هوية للأبناء)، ولا التقديم لهم في المدارس».

بالتالي، فإنّه كان يمكن لقصة الطفل نور أن تكون ضمن أكثر من 20 ألف قضية طفل مجهولي النسب في مصر، لم تستخرج لهم شهادات ميلاد، طبقاً للأرقام الصادرة عن الائتلاف المصري لحقوق الطفل، فقط نتيجة تعنت الأب في إثبات نسب ابنه، مكايدة لطليقته.

وتشير إحصائيات وزارة التضامن الاجتماعي، إلى أنّ في مصر 448 دار أيتام، تضم أكثر من 10 آلاف طفل، من بينهم 82 في المائة مجهولو النسب، قبل الحديث عن الأطفال خارج تلك الدور، ممن يعيشون في الشوارع غالباً.

من هنا، تتعالى الأصوات الحقوقية المطالبة بضرورة تطبيق البصمة الوراثية للأطفال بمجرد ولادتهم، سواء في إخطار الولادة المستخرج من المستشفيات والعيادات ووضع في شهادات الميلاد وتسجيلها في قواعد بيانات الميلاد، إذ يحقّ للأطفال مجهولي الأبوين الحصول على الاعتراف بالشخصية القانونية، ولهم الحق في الاسم الجزّافي، واستخراج بطاقة الرقم القومي، حرصاً على إنسانيتهم وحفاظاً على آدميتهم من التشرد والضياع.

وتنص المادة رقم 20 من قانون الطفل المصري، أنّه «على كلّ من عثر على طفل حديث الولادة في المدن أن يسلمه فوراً بالحالة التي عثر عليه بها إلى إحدى المؤسسات المعدة لاستقبال الأطفال حديثي الولادة أو أقرب جهة شرطة التي عليها أن ترسله إلى إحدى المؤسسات، وفي الحالة الأولى يجب على المؤسسة إخطار جهة الشرطة المختصة».

وسبق أن أعلنت أكثر من 300 منظمة نسوية وشخصية عامة، رفضها التام تعديلات قانون الأحوال الشخصية المقترحة من الحكومة، والمعروضة على مجلس النواب تمهيداً لإقرارها. وقالت إنّه شمل تعديلات «تم إعدادها في الظلام من خلف ظهر المجتمع المدني، خصوصاً المنظمات النسوية والحقوقية. وهي سياسة متعمدة اتبعتها كلّ الحكومات والمجالس النيابية في السنوات السبع الأخيرة، إزاء كلّ مشاريع القوانين الحيوية ذات الصلة بتطور المجتمع المصري».

وجاء في البيان أنّ «إقرار حق الولاية للنساء على أنفسهن وأطفالهن ضرورة ومطلب أساسي، ومشروع قانون الأحوال الشخصية المقدم إلى البرلمان في فبراير/ شباط 2021، جاء به العديد من النصوص التمييزية التي تنفي عن النساء الأهلية القانونية بالمخالفة للدستور وللواقع المعاش للنساء المصريات في القرن الواحد والعشرين». أضاف الموقعون على البيان: «نحن الآن في أمس الحاجة إلى قانون يحقق العدالة لجميع أفراد الأسرة ويحافظ على المصلحة الفضلى للأطفال، قانون يقر بولاية المرأة الرشيدة على نفسها وأطفالها، قانون ينظم إجراءات الزواج والطلاق والنفقة والحضانة أمام المحكمة على أساس العدل والرحمة وعدم التمييز».

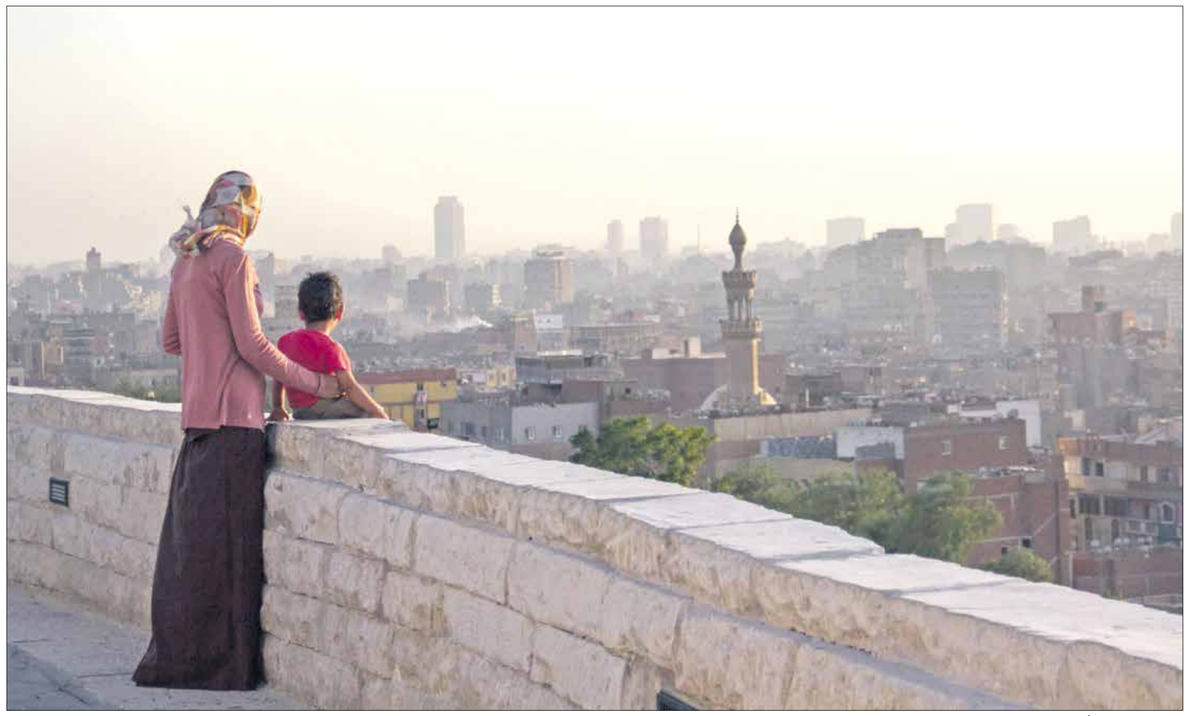

معاناة نساء مصر متشعبة وكبيرة (ديفيد كوردروفا/ Getty)

82

في المائة هي نسبة الأطفال مجهولي النسب من أصل أكثر من 10 آلاف طفل، بحسب وزارة التضامن الاجتماعي

أدوية مهرّبة منتهية الصلاحية تهدّد حياة الليبيين

طرابلس ـ **العربي الجديد**

يواجه المواطن الليبي مخاطر صحية عدة، من بينها قضية الأدوية منتهية الصلاحية التي ما زالت متداولة بشكل واسع في الصيدليات الخاصة، بالإضافة إلى المراكز الصحية الحكومية، من دون أن تتمكن السلطات من القضاء على المهربين أو الحد من نشاطهم.

وخلال الأسبوع الأول من الشهر الجاري، ضبط وزير الصحة في حكومة الوحدة الوطنية، علي الزناتي، كمية من اللقاحات منتهية الصلاحية في مركز صحي في منطقة دريانة، شرقي بنغازي، خلال زيارته المركز للاطلاع على سير عمله.

وأعلنت وزارة الصحة أن الزناتي طلب من رئيس ديوان الحكومة في المنطقة الشرقية إسماعيل العيصة، ومكتب التفتيش والمتابعة لدى الوزارة، تشكيل لجنة للتحقيق بوجود لقاحات منتهية الصلاحية في ثلاجة حفظ الأدوية في المركز الصحي في دريانة. وفي وقت لم تعلن الوزارة عن نتائج التحقيق حتى الآن، يؤكد الطبيب رمزي أبوستة أن ضبط اللقاحات حصل صدفة، مشيراً إلى أن غالبية المراكز الصحية تتوفر على كميات مماثلة يجب أن تشملها الرقابة. وبلّغت، في حديثه لـ «العربي الجديد»، إلى أن اللقاحات المضبوطة كانت في مركز صحي حكومي، ما يعني أنها وزعت على كل المراكز الصحية. ويرى أن فتح تحقيق في الحادثة هو مجرد محاولة لإثبات سلطة الدولة. ويقول: «الرأي العام يعرف أن السوق الليبية تعج بالأدوية المهربة بوسائل غير شرعية. فلماذا لا تحقق السلطات فيها؟ كما أن قرار الوزارة لم يحدد نوع هذه اللقاحات، ولأي فئة».

وكثيراً ما تكتفي السلطات، من بينها وزارة الصحة والمركز الوطني لمكافحة الأمراض المعروف سابقاً باسم المركز الوطني للوقاية من الأمراض السارية والمتوطنة ومكافحتها، بإصدار نشرات تحذيرية من بعض أصناف الأدوية المنتشرة في الأسواق بسبب مخالفتها لمواصفات الاستهلاك، من دون أن تشكل لجان للتحقيق لمعرفة كيفية وصولها إلى البلاد.

ويعترف المدير السابق لإدارة الصيدليات في وزارة الصحة محمد البقار، بانتشار الأدوية المقلدة ومنتهية الصلاحية في البلاد، لكنه يتهم الجهات الرقابية، وخصوصاً حرس الحدود والجمارك، بالإهمال. ويقول لـ «العربي الجديد» إن دور الملاحقة والرقابة هو دور أجهزة الأمن والجهات الرقابية الأخرى، وليست من تخصص وزارة الصحة.

ويشير البقار إلى أنّ نقص تمويل جهاز الإمداد الطبي المسؤول عن استيراد الأدوية أدى إلى اعتماد الصيدليات الخاصة على الأدوية المستوردة من قبل شركات خاصة. ولهذه وسائلها الملتوية للتهرب من الرقابة. ويوضح أن «الفوضى التي تعيشها البلاد هي السبب. ولو لاحقنا خيوط القضية لوجدنا كل جهة ترمي الكرة في ملعب الأخرى».

وفي وسط العاصمة طرابلس أسواق جملة خاصة بالأدوية، وتحديداً في حي الدريبي وحي باب بن غشير، حيث مقرات عشرات الشركات الطبية الخاصة التي تستورد المستلزمات الطبية، ومنها الأدوية، بحسب ضبط اللقاحات حصل صدفة، مشيراً إلى أن غالبية المراكز الصحية تتوفر على كميات مماثلة يجب أن تشملها الرقابة. وبلّغت، في حديثه لـ «العربي الجديد»، إلى أن اللقاحات المضبوطة كانت في مركز صحي حكومي، ما يعني أنها وزعت على كل المراكز الصحية. ويرى أن فتح تحقيق في الحادثة هو مجرد محاولة لإثبات سلطة الدولة. ويقول: «الرأي العام يعرف أن السوق الليبية تعج بالأدوية المهربة بوسائل غير شرعية. فلماذا لا تحقق السلطات فيها؟ كما أن قرار الوزارة لم يحدد نوع هذه اللقاحات، ولأي فئة».

وكثيراً ما تكتفي السلطات، من بينها وزارة الصحة والمركز الوطني لمكافحة الأمراض المعروف سابقاً باسم المركز الوطني للوقاية من الأمراض السارية والمتوطنة ومكافحتها، بإصدار نشرات تحذيرية من بعض أصناف الأدوية المنتشرة في الأسواق بسبب مخالفتها لمواصفات الاستهلاك، من دون أن تشكل لجان للتحقيق لمعرفة كيفية وصولها إلى البلاد.

ويعترف المدير السابق لإدارة الصيدليات في وزارة الصحة محمد البقار، بانتشار الأدوية المقلدة ومنتهية الصلاحية في البلاد، لكنه يتهم الجهات الرقابية، وخصوصاً حرس الحدود والجمارك، بالإهمال. ويقول لـ «العربي الجديد» إن دور الملاحقة والرقابة هو دور أجهزة الأمن والجهات الرقابية الأخرى، وليست من تخصص وزارة الصحة.

ويشير البقار إلى أنّ نقص تمويل جهاز الإمداد الطبي المسؤول عن استيراد الأدوية أدى إلى اعتماد الصيدليات الخاصة على الأدوية المستوردة من قبل شركات خاصة. ولهذه وسائلها الملتوية للتهرب من الرقابة. ويوضح أن «الفوضى التي تعيشها البلاد هي السبب. ولو لاحقنا خيوط القضية لوجدنا كل جهة ترمي الكرة في ملعب الأخرى».

وفي وسط العاصمة طرابلس أسواق جملة خاصة بالأدوية، وتحديداً في حي الدريبي

> اليست الوزارة قادرة على مراقبة ما تشتريه من هذه الشركات الخاصة؟

في أحد المراكز الصحية في ليبيا (محمود تركية/ فرانس برس)

الجزائر: «طقوس البكالوريا» ترافق تحضيرات التلاميذ

تحرص عائلات جزائرية كثيرة على استعادة طقوس قديمة خلال فترة امتحانات الثانوية العامة (البكالوريا)، بهدف إحاطة التلاميذ بالدعم اللازم لتجاوز الخوف

الجزائر ـ **فتيحة زماموش**

على امتداد خمسة أيام، يجري تلاميذ البكالوريا في الجزائر امتحانات مصيرية، كما يسمونها، وذلك حتى 25 يونيو/ حزيران الجاري. خلال هذه الفترة، تحرص عائلات كثيرة على استرجاع عادات متوارثة تهدف إلى دعم التلاميذ المتحنين للشعور بالراحة وتجاوز الخوف، وبالتالي تحقيق النجاح للانتقال إلى المرحلة الجامعية.

شهادة البكالوريا، أو الثانوية العامة، ليست تفصيلاً عادياً. وهو ما يظهر من خلال ذلك الاهتمام العائلي المبالغ به، كما يعتبر البعض، لكنّ الأساس بالنسبة لتلك العائلات مساعدة التلاميذ من خلال تعزيز ثقتهم بأنفسهم، عبر إحاطتهم بظروف تساعدهم على الدراسة جيداً. لذلك، فإنّ بعض العادات تساعد، برأي بعض العائلات، في توفير كلّ ما قد يحتاجه التلاميذ.

حلويات

من بين هذه العادات، وضع حبة سكر في فم المتحن قبل خروجه من البيت، أو تغذيته بأجدى الأكلات الشعبية المصنوعة من الدقيق والعسل، بالإضافة إلى ماء الزهر، كعنوان للسعادة والنجاح. كما تلجأ بعض العائلات إلى رمي المياه والملح عقب خروج المتحنين من البيت لطرد النحس.

عائلات أخرى تودع التلاميذ المتحنين من خلال إعداد أكلات وحلويات خاصة بشهادة البكالوريا، مثل «الخفاف» أو «السفنج»، وهي عبارة عن رقائق عجين مطهوة بالزيت، وتعدّ من الحلويات التقليدية التي تصنع من الدقيق والبيض ويضاف إليها العسل، كونها تعطي للتلاميذ طاقة وتساعدهم على التركيز لاجتياز الامتحانات.

بالإضافة إلى ما سبق، يهتم الأهل خلال فترة التحضير لامتحانات البكالوريا بشراء الفاكهة الجافة المحشوة باللوز والفستق والجوز والتمر، نظراً لفوائدها الكبيرة، إذ تساعد التلاميذ على التركيز. في هذا السياق، تقول كريمة مخلوفي، التي يستعد ابنها لإجراء الامتحانات، إنّ «هذه العادات والطقوس تعدّ وسيلة للتبرك وجلب السعادة وتحقيق الهدوء النفسي للتلاميذ، خصوصاً أنّ الخوف يسيطر على كثيرين لتجاوز الامتحانات المصيرية».

تضيف أنّ «عائلات كثيرة توارثت هذه العادات من أجل تشجيع أبنائها على تجاوز الامتحانات من دون خوف، وهي خطوة للتفاؤل. صحيح أنّه ليس لهذه العادات أيّ تأثير، لكنّنا نحترمها كموروث فقط، لأنّها ترفع معنويات التلاميذ وتخفف الضغط عنهم». وترى أنّ تطور المجتمع الجزائري وتحرره نسبياً من كثير من الطقوس والموروثات الاجتماعية، لم يحل دون إصرار بعض العائلات على الحفاظ عليها.

في هذا السياق، تقول أستاذة علم الاجتماع في جامعة «باتنة»، شرقي الجزائر، نورة لمطاعي، لـ«العربي الجديد»: «هذه العادات ترتبط بالامتحانات عموماً»، لافتة إلى أنّ «اجتياز امتحانات مصيرية يشكل حالة خاصة لدى جميع الأسر الجزائرية من دون استثناء؛ فالبكالوريا من أهم الشهادات التي تهتمّ بها الأسرة الجزائرية، وتبقى العتبة التي تؤهل أبناءها للجامعات. لذلك، تلجأ أمهات كثيرات إلى التبرك بكلّ ما قد يكون مفيداً ويبعث على الطمأنينة ويطرد النحس خلال فترة الامتحانات». تضيف: «صحيح أنّ المجتمع تجاوز جملة من الطقوس المقتبسة مع الدين، إلا أنّه لا يجد حرجاً في الحفاظ على بعض العادات ذات المعاني البسيطة».

صلاة

خلال السنوات الأخيرة، بدأت عائلات جزائرية كثيرة تنصح أبناءها المقدمين إلى امتحانات البكالوريا بالصلاة في المساجد وقراءة القرآن، لتلافي القلق والتوتر، وللشعور بالطمأنينة والاستعداد النفسي للامتحانات. كما تلجأ بعض الجمعيات والمنظمات إلى تنظيم ورش تدريب تساهم في تعزيز الثقة في النفس.

في هذا السياق، تقول المستشارة النفسية حبيبة سدراتي إنّ التلاميذ بحاجة إلى الشعور بالأمان عشية الامتحانات بسبب الهالة الكبيرة التي تحيط بها، وتقول لـ«العربي الجديد»، إنّ «التلاميذ خلال فترة امتحانات الشهادة الثانوية يشعرون بقلق شديد وخوف من الفشل في اجتيازها»، مشددة على ضرورة حرص الأهل على تحضيرهم نفسياً، وألّا يضغطوا عليهم أكثر أثناء هذه الفترة الصعبة. تضيف: «في النهاية، لكلّ مجتهد نصيب، سواء هذا العام أو الذي يليه». إلى ذلك، يرى الباحث في علم الاجتماع عبد المجيد حراث أنّ «شهادة البكالوريا تجلب اهتمام الأسر الجزائرية لأنّها تحمل قيمة كبيرة، وكلّ هذه العادات تفسر اهتمام الجزائريين بقيمة التعليم ومسار أبنائهم في المدارس، والحرص على تحقيق النجاح». يضيف: «النجاح في البكالوريا يعد استحقاقاً عائلياً أكثر منه استحقاق للتلميذ فقط، كسلّم قيمي اجتماعي تطمح له العائلة التي تعتبر أنّ نجاح الابن هو نجاح لها بالضرورة، ويجعلها تفخر به بين العائلات، عدا عن كونه ترقية علمية للتلميذ». في هذا الإطار، أشارت وزارة التربية الجزائرية إلى أنّ أكثر من 732 ألف تلميذ يجرون امتحانات البكالوريا للعام الجاري.

> اجتياز امتحانات مصيرية يشكل حالة خاصة لدى جميع الاسر الجزائرية

خلال إجراء الامتحانات (العربي الجديد)

فسبكة

يتداول العديد من المستخدمين الليبيين أخباراً تتعلق بالقطاع الصحي في البلاد، خصوصاً المشاكل التي يواجهها والتي تؤثر في صحتهم، سواء في ما يتعلق بلقاحات فيروس كورونا التي وصلت إلى البلاد، أو الأدوية التي يشتريها المواطنون من الصيدليات أو المراكز الصحية التي توفرها. وأكثر ما يقلق البعض هو الأدوية منتهية الصلاحية الموجودة في الصيدليات، إذ يخشون من شراء أدوية قد تؤثر في صحتهم، بالترافق مع حالة عدم الثقة في الرقابة.

قصة لاجئ

الظروف الحالية في لبنان تدفع اللاجئين الفلسطينيين إلى الحسرة لإخراجهم من بلدهم وتعني العودة للموت فيها

مسعد محمد زرد
ليتني مت في يافا

صيدا ـ **انتصار الدنان**

كان والده بحاراً يعيش بالقرب من الساحل. تركه حين كان في الحادية عشرة من العمر، بعدما لجأ من فلسطين إلى لبنان عبر البحر. يقول بمرارة اليوم وهو في سن الرابعة والثمانين: «ليتني متّ في يافا ولم آتِ إلى لبنان».

مسعد محمد زرد غادر يافا صغيراً، لكنه ما يزال يذكر أن ميناءها يُشبه ذلك الذي في مدينة صيدا اللبنانية. يعيش اليوم في مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين في جنوب لبنان، بعد رحلة عذاب طويلة عاشها في هذا البلد، وشهدت حرمانه من متابعة التعليم، وبالتالي من فرصة تغيير حياته.

عن دراسته يقول مسعد: «تعلمت في فلسطين حتى الصف الرابع الابتدائي. عمل والدي في الميناء، أحياناً في تفريغ حمولة بواخر أو تعبئتها، وأحياناً أخرى في صيد الأسماك. رزقه الله ستة صبيان وأربع بنات، وظلّت حياتنا طبيعية حتى احتلّ الصهاينة بلادنا بعدما تآمروا مع الانتداب البريطاني الذي سمح لهم بالمجيء وبناء مستعمرات بعضها في مرتفعات تطل على يافا، أهمها تل الربيع (تل أبيب) التي نظموا فيها أيضاً معسكرات تدريب».

ويتذكر مسعد أنه «عندما بدأت المناوشات بين أهل يافا وتل أبيب، طلب مني أخي أن أوصل زوجته مريم، وهي يهودية، إلى موقف الباصات كي تذهب إلى أهلها الذين كانوا يسكنون في مستعمرة قريبة». يضيف: «في اليوم التالي وجدت بندقية امتلكها شقيقي الكبير حسن حين التحق بالجيش البريطاني، مرمية بلا قيمة لأنها من دون ذخائر، في وقت كان الناس يخرجون من بيوتهم استجابة لنداء الجيش العربي بإخلاء البلدة لمدة 48 ساعة من أجل إخراج اليهود منها. حمل الناس الشراشف معهم إلى البحر، حيث جهّز الجيش البريطاني بواخر لترحيلهم. ركبنا على مضض، وبعد ساعات وصلنا إلى ميناء بيروت، حيث نقلتنا حناطير (عربات تجرها أحصنة) إلى كاراج الصاوي زنتوت الذي بتنا فيه قبل أن نتوجه إلى مدينة صيدا التي تتحدر أمي منها، ونمنا في بيت جدتي، لكن ليتنا لم نأتِ، إذ كنا نعيش حياة كريمة في يافا».

ويؤكد مسعد أن حياته ظلت صعبة في لبنان. ويتابع ذارفاً الدموع تحسراً على ظروفه: «مرّت عليّ أيام مشيت فيها حافي القدمين لأنني لم أملك ثمن حذاء. بعض أخوتي ذهبوا إلى الأردن، فيما عملت أولاً بائع جرائد، ثم في تحميل الصناديق، وسائق سيارة أجرة. عندما بلغت الثلاثين تزوجت قبل أن تندلع الحرب الأهلية عام 1975، فترك أهل زوجتي، منزلهم في مخيم عين الحلوة وهاجروا فسكنت مكانهم». يختم: «ليتني أعود إلى فلسطين وأموت في أرضها».